

اللاجئون السوريون وإشكالية الانخراط في سوق العمل
(دراسة مقارنة لفرص اللاجئ السوري في كل من الأردن تركيا وألمانيا)
الباحثة: خالي آمال*

ملخص:

نجح عدد كبير من الإخوة السوريين في النزوح إلى بعض الدول المجاورة والاستفادة من وضعية اللجوء؛ فكان من المفترض أن تضمن هذه الوضعية من الناحية القانونية مجموعة من الحقوق ومن أبرزها الحق في العمل لتعلقه بحفظ كرامة اللاجئ وتسهيل اندماجه؛ لكن ميدانيا، نلاحظ رغبة أغلبية اللاجئين في دول الجوار في الالتحاق بدول أوروبية، تطلعا لاندماج أسهل وحظوظ أوفر في الحصول على عمل. نبحت من خلال هذه الورقة الضمانات القانونية والسياسية للاجئ السوري في مجال العمل في دول استقبال ثلاث هي: الأردن، تركيا وألمانيا، ثم نقف على التحديات التي تواجه اندماج اللاجئ السوري الاقتصادية منها والثقافية، هذا لتحديد الوجهة الأفضل لاندماج اللاجئ السوري في ميدان العمل.

*- الأستاذة خالي آمال: من مواليد سنة 1985، بالجزائر، طالبة دكتوراه، تسجيل رابع، تخصص دراسات دولية، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بصدد تحضير أطروحة موسومة بعنوان: "دور الدبلوماسية الاقتصادية في ترقية مكانة الجزائر الدولية"، لها مشاركات في مؤتمرات عديدة.

مقدمة:

توزع اللاجئين السوريين على اختلاف جنسهم وفئاتهم العمرية والاجتماعية على دول العالم جراء الأزمة السياسية التي تعصف بسوريا منذ سنة 2011. مثل اللاجئين السوريين، للأسف، نسبة 34 بالمائة من إجمالي عدد اللاجئين في العالم، حسب معطيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة 2016: يتوزعون من طالبي لجوء ولاجئين على دول عديدة منها المجاورة كالأردن، لبنان، مصر وتركيا، فيما قصد آخرون القارة العجوز بأعداد أقل. يستند اختيارنا لدول الدراسة إلى:

المعيار العددي:

فحسب أرقام المنظمة الدولية للاجئين نهاية 2016، بلغ عدد اللاجئين السوريين على الأراضي الأردنية 655.000 ألف لاجئ، وهو عدد هام مقارنة بمجموع عدد السكان المحليين، كما تحتضن تركيا 2.733.850 لاجئ حسب تقديرات وزارة الداخلية التركية في الفصل الأول لسنة 2017، وهو ما يجعلها أكثر الدول استقبالا للاجئين، أما ألمانيا فتحتضن أكثر من مليون لاجئ مما يجعلها أول دولة أوروبية في هذا الخصوص.

معيار الخلفية الثقافية والاختلاف الاقتصادي:

إذ تشترك الأردن وسوريا في ثقافة عربية إسلامية تنتج لدى الباحث فرضية سهولة الاندماج، وتقع تركيا جسرا بين الثقافتين الغربية والشرقية وهو ما قد يساعد نسبيا على الاندماج؛ فيما تتميز ألمانيا بثقافة غربية بعيدة عن ثقافة اللاجئين قد تشكل عائقا في هذا الاندماج.

أما من الناحية الاقتصادية فيقع الأردن في خانة الدول الفقيرة والمتخلفة، فيما تمثل تركيا مثالا للاقتصاد الصاعد وتشكل ألمانيا الاقتصاد المتطور الذي يولد بدوره فرضية سهولة احتواء اللاجئين في سوق العمل.

ملاحظة الرغبة في الانتقال:

إن فرار الشعب السوري إلى خارج سوريا وتمكينه من المآل الآمن نزولا عند قواعد القانون الدولي لم يعن استقراره، بل يظل طالب اللجوء أو اللاجئ السوري يواصل مسيرة البحث المضنية عن وجهة أفضل تضمن له الاندماج وكسب لقمة العيش. تناولت بعض الدراسات موضوع انخراط اللاجئ السوري في سوق العمل في العديد من دول الاستقبال، لكن تكمن أهمية البحث في مقارنة ما يقدم للاجئ من ضمانات وما يعترضه من تحديات لتحقيق هذا الهدف في بلدان ثلاث تختلف فيها البيئة الاقتصادية والثقافية التي تحتضنهم، وهذا للإجابة عن إشكالية تحديد الوجهة الأفضل للاجئ السوري من أجل الانخراط في سوق العمل؟

1. ضمانات الاندماج الاقتصادي للاجئين السوريين في الدول المستقبلية:

الضمانات القانونية والالتزامات السياسية.

2. التحديات التي تواجه اندماج اللاجئ السوري في سوق العمل: التحديات

الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية

الاستنتاجات والتوصيات

ضمانات الإدماج الاقتصادي للاجئين السوريين في الدول المستقبلية: الضمانات

القانونية والالتزامات السياسية.

رحب الأردن، الدولة العربية الجارة، في بداية الأزمة السورية بتدفق اللاجئين السوريين إليها. لعل ذلك يرجع لسببين رئيسيين:

أولهما تاريخي، فلطالما اعتبر الأردن أرضا للجوء، وضعها القدر بأيدي بريطانية ليستضيف مآسي دول الجوار، فاحتوى الفلسطينيين والعراقيين ويحتويهم حاليا بجوار آخر الوافدين السوريين، كما لا يخلو أداء دولة الجوار لواجبها من انتظار المقابل، إذ يستفيد الأردن اقتصاديا من الإعانات الدولية ومن الدعم السياسي للملكية القائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف اقتصاده وشح موارده، أما السبب الثاني فيعود

للتوظيف السياسي: إذ أستخدم الوضع المزري الذي تعيشه سوريا والشعب السوري الباحث عن اللجوء كتذكير لما قد تؤول إليه الأمور في حال قيام حركة احتجاجية تطالب بتغييرات سياسية واجتماعية جذرية، وبالفعل كبتت الأزمة السورية إلى حد بعيد التملل في الشارع الأردني، على الأقل في السنوات الأولى للأزمة. غير أن الحفاوة السياسية لم تبق على وتيرة واحدة، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بامتعض الرأي العام، والتزام المانحين بوعودهم من عدمه وكذا بسياسة المساومة من أجل بعث مشاريع التنمية والإصلاح الاقتصادي في الأردن.

من الناحية القانونية، يعتبر وضع اللاجئين السوريين (وغيرهم من الفلسطينيين والعراقيين) في الأردن غامضاً، إذ لم يوقع هذا الأخير على أية اتفاقية أو بروتوكول دولي متعلق باللجوء، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة للعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول الإضافي لسنة 1967. هذا ما يجعل تعامله مع اللاجئين متعلقاً بالحسابات والنفعية السياسية قبل كل اعتبار.¹ ورغم التزام الأردن بالعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، وتوقيعه اتفاقية تفاهم مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين سنة 1998 (غير الملزمة)، إلا أنه يمارس تضييقات على العديد من الحقوق التي يكفلها العهد ومنها المتعلق مباشرة بالوصول إلى سبل العيش والتنقل.

تحسنت التزامات الأردن تجاه تشغيل وتكوين اللاجئين السوريين، اثر اجتماع لندن وبروكسل:² إذ التزم بمواصلة الجهود لخلق فرص عمل جديدة بما يتماشى مع ميثاق الأردن بحيث تشمل اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى العمل حيثما أمكن على تحديد وإزالة المعوقات التي تواجه اللاجئين السوريين في سعيهم للحصول على عمل قانوني ولائق يساهم في الاقتصاد الأردني،

¹ أزمة اللاجئين في الأردن. ألكسندرا فرانسيس، مركز كارغيني للشرق الأوسط، واشنطن، 2015، ص: 13. الكتاب محمل من على موقع: <http://www.CarnegieEndowment.org>

² استفاد الأردن من مساعدات مالية والتزامات بتسهيل تصدير السلع الأردنية للسوق الأوروبية وكذا تحسين فرص الاستثمار وغيرها، للتفصيل عد إلى:

ذلك دون خلق تنافس مع وظائف الأردنيين، ومواصلة إصلاح وتنظيم سوق العمل من أجل توفير وتعظيم فرص العمل للاجئين السوريين دون التنافس مع الوظائف الأردنية، والبناء على علاقة العمل الوثيقة القائمة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل مواصلة جهود حماية اللاجئين، والاستمرار في توسيع فرص الحصول على الخدمات الإنسانية للاجئين السوريين خاصة من خلال مراجعة عمليات التسجيل والتوثيق، لزيادة عدد اللاجئين الحاصلين على بطاقة وزارة الداخلية التي تعتبر شرطاً للانخراط في العمل.³

دولة الجوار الأخرى والقوة الإقليمية تركيا شكلت محطة لجوء وترانزيت في نفس الوقت وقد لعبت دور منفذ أوروبا من موجة اللجوء التي عصفت بها سنة 2015، والتي أثبتت عجز هذه الأخيرة عن مواجهتها بموقف وسياسة موحدة.

لطالما كان اللاجئين السوريون ولا يزالون شاكرين للحكومة التركية إزاء اعتناق سياسة الباب المفتوح. من الناحية السياسية يبدو موقف تركيا تجاه اللاجئين مرتبطاً بموقفها المضاد لحكومة الأسد، وذلك لاعتبارات منها المعلن كمساندة الشعب السوري على إرساء الديمقراطية واستقرار المنطقة، ومنها الخفي كالصراع على دور القيادة في العالم الإسلامي "السني" واعتبار سوريا الأسد بيدقا من بيدق إيران والشيعية، وكذا توظيف الموقف في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي..

من الناحية القانونية اعتبر السوريون النازحون إلى تركيا ضيوفاً. ورغم دلالة الضيف في الثقافة العربية من استقبال برحابة صدر وكرم، إلا أن استدامة الأزمة السورية (التي لم تكن متوقعة) فرضت إعادة النظر في الإقامة القصيرة والمؤقتة، فاستفادة السوريين من صفة الحماية المؤقتة والعاجلة استناداً إلى التجاور الجغرافي

³ ورقة المخرجات - مؤتمر بروكسل: الأردن، بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة الأردنية الهاشمية. بروكسل، نشر بتاريخ 2017/04/06، على الساعة: 11.57، على موقع:

https://eeas.europa.eu/delegations/jordan/24291/wrq-lmkhrjt-mwtmr-brwksl-lrdn_ar

، اطلع عليه بتاريخ 2017/06/26، على الساعة 11.00.

وفق اتفاقية 1951، أتاح لهم الحق في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم والمساعدة الاجتماعية والقانونية من خلال بطاقة الهوية، لكنها لا تخولهم التمتع بمركز اللاجئين المعترف به دولياً، ولن تؤدي إلى حقوق المواطنة وهو الأمر الذي يعيق الاندماج والوصول إلى تسوية دائمة.

لكن بدءاً من أكتوبر 2014، تم تسوية وضع الحماية المؤقتة من خلال تعزيز المساعدات الإنسانية، بتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية، العمل، توفير الترجمة الشفهية وغيرها. وبدءاً من جانفي 2016، صار مسموحاً لكل من يحصل على الحماية المؤقتة ويمضي ستة أشهر على تمتعه بها، التوجه إلى وزارة العمل التركية لطلب رخصة العمل، مع استثناء العاملين في قطاع الزراعة والتربية الحيوانية، كما توفر تركيا العديد من الضمانات في سوق العمل للسوريين كضمان الأجر القاعدي.⁴

على غرار الاتفاقية التي جمعت الأردن بالاتحاد الأوروبي كان لتركيا تسويتها كذلك: شهر مارس 2016، توصل الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاقية مع تركيا " اتفاق الاتحاد الأوروبي/ تركيا"⁵، أهم ما نصت عليه أن جميع المهاجرين غير الشرعيين الجدد الذين يعبرون من تركيا إلى الجزر اليونانية، ابتداءً من 20 مارس 2016، ستتم إعادتهم إلى تركيا، وبالمقابل يلتزم الاتحاد بتسوية وضع لاجئ سوري مقابل كل طالب لجوء عائد وهذا في حدود 72000 لاجئ كعدد أقصى؛ إضافة إلى تقديم مساعدات مالية تصل قيمتها إلى 6.7 مليار \$، إضافة إلى بعث المفاوضات حول

⁴ Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in an Environment of Pseudo-Integration, Ahmet İçduygu and Evin Millet. Working paper n°13, global turkey In Europe, august 2016, p:04,05.

⁵ International Summit, Press Release 144/16, 18/III/2016, http://www.consilium.europa.eu/press-releases-pdf/2016/3/40802210113_en.pdf.

انضمام تركيا للاتحاد وعدم اشتراط تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك المسافرين للاتحاد.⁶

لكن هنالك العديد من الاعتراضات على هذه الصفقة باعتبار أن أساسها القانوني هو اعتبار تركيا بلدا آمنا، غير أن تدهور الأوضاع الأمنية بعد اعمال العنف في جوان 2016، وكذا تسجيل بعض الاعتداءات ضد السوريين النازحين إلى تركيا على الحدود وحتى في الداخل التركي، وغيرها من الاعتبارات لا تدل على الاستقرار لكنها وفي نفس الوقت لم تحل دون إبرام الصفقة.

وفي تطور آخر لوضع اللاجئين السوريين، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 2016/06/02 بمناسبة ذكرى وصول أول لاجئ سوري إلى تركيا، إمكانية تحصل اللاجئين على حق المواطنة.⁷ رغم ما يحمله هذا القرار في طياته من تساؤلات حول تداعياته على الداخل التركي وكذا إمكانية تطبيقه وآجال هذا التطبيق، وحول ما إذا كان يرمي إلى إثناء السوريين عن السعي إلى القارة العجوز تدعيما للالتزامات تركيا في الاتفاق سالف الذكر، إلا أنه يمنح أملا لعديد السوريين في الاندماج الكامل ليس في سوق العمل فحسب وإنما في الدولة التركية.

أما ألمانيا، فقد برزت نقطة جذب للاجئين السوريين، نتيجة التسهيلات المقدمة من الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالإقامة ولم الشمل، والمعونة الاجتماعية، وكذلك تعليق المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين "بصمة دبلن" التي تفرض على اللاجئين تقديم طلبه في أول دولة أوروبية تطوؤها قدماه، ما حفز سوريين كثيرين على اعتماد خيار اللجوء إليها، مستفيدين من سياسة الباب المفتوح.

⁶ منظمة العفو الدولية، التصدي للأزمة العالمية للاجئين: من التملص من المسؤولية إلى تقاسمها. لندن، 2016، ص: 19.

⁷ أردوغان: تركيا ستمنح الجنسية للسوريين والعراقيين، قناة روسيا بالعربي، على موقع: <https://arabic.rt.com/news/857590> -أردوغان-تركيا-ستمح-الجنسية-السوريين-العراقيين/، منشور بتاريخ: 2017/01/06، على الساعة: 20.15، أطلع عليه بتاريخ: 2017/07/16 على الساعة 14.00.

يفسر الموقف الألماني تجاه اللاجئين السوريين بعدة عوامل، أولها موقف ألمانيا المطالب بتحتي الأسد عن السلطة في سوريا، إذ تعتبر ورقة اللاجئين أداة ضغط أمام المجتمع الدولي ووسيلة لتقوية المعارضة، هذا من جهة، من جهة ثانية، لا يخلو الموقف الألماني من البراغماتية، إذ ترحب ألمانيا باليد العاملة السورية الشابة وتحاول أن تكون انتقائية قدر الإمكان وهذا ما عابته عليها العديد من الدول الأوروبية.⁸

لم تستمر هذه الحفاوة الألمانية طويلا للأسف وهذا نتيجة الضغوط التي مورست ضد الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم، ما دفع هذا الأخير إلى السعي لتقليص عدد اللاجئين الذي قدر بأكثر من مليون لاجئ سنة 2015. ونتيجة لهذه الضغوط السياسية تم التخلي جزئيا عن نظام الحماية الكاملة⁹ الذي كان مكفولا للاجئين بموجب اتفاقية جنيف، إذ لم تشمل الحماية الجزئية سوى 2 بالمائة من مجموع اللاجئين السوريين حتى مارس 2016 لترتفع إلى 70 بالمائة في شهر أوت من نفس السنة.¹⁰ ثم زاد هذا التضييق نتيجة إعادة اعتماد العمل ببصمة دبلن حسب قرار المفوضية الأوروبية في 2017/03/15، وهذا على اثر الترتيبات التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي مع اليونان المستفيدة ماليا بمبلغ مليار يورو لتحسين أوضاع اللاجئين لديها.

قانونيا، يتمتع اللاجئ السوري بامتيازات عديدة في ألمانيا، فهو مشمول بصورة مباشر ودون إجراءات بيروقراطية بالحماية الدولية طبقا للمادتين 25 و 26 من قانون إجراءات الإقامة الألماني في إطار اتفاقية 1951، فلا يوصف السوري على أنه لاجئ تحاشيا لارتكاب جريمة التمييز التي يعاقب عليها القانون الألماني¹¹. كما تتم

⁸السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين " دراسة حالة اللاجئين السوريين، ياسمين أيمن محمد عبد الله، المركز العربي الديمقراطي، اطلع على موقع: <http://democraticac.de/?p=33804>

⁹يكفل هذا الحق للاجئ مدة إقامة ثلاثة سنوات والحق في لَم الشمل.

¹⁰راجية الديب، ألمانيا... حلم اللاجئ السوري. مجلة الأهرام، مقال منشور بتاريخ 2017/03/04 على موقع: <http://acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx>، أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/21، الساعة 09.30.

¹¹نفس المرجع.

التشريعات الألمانية على رغبة فعلية في إدماج اللاجئين، بصدور أول قانون وطني للإدماج في أوت 2016، المتضمن تعليم اللغة الألمانية والتدريب المدني، وهذا بصفة إجبارية لطالبي اللجوء، بعد أن كانت متوفرة اختياريًا منذ سنة 2015، بمجموع 600 ساعة تعليم لغة ألمانية.

يتضمن القانون برنامجًا جديدًا "Integration Measures for Refugees" والذي يهدف إلى خلق 100000 فرصة عمل لطالبي اللجوء، ذلك لمساعدة هؤلاء على الاندماج في المجتمع الألماني.¹² ورغم ذلك تظل بعض الانتقادات موجهة لهذا القانون، كضرورة مساهمة اللاجئين بنحو 10 يورو شهريًا في تكاليف دورات الاندماج وتعلم اللغة، كما أن حق الإقامة الدائمة ليس واضحًا ما يؤدي إلى معاملة كل لاجئ معاملة على حدة.

1. التحديات التي تواجه اندماج اللاجئين السوري في سوق العمل: التحديات

الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية

التحديات الاجتماعية والثقافية:

يبدو من الناحية الثقافية وللوهلة الأولى أن الأردن هي الدولة الأمثل من حيث سهولة الاندماج المجتمعي للشعب السوري، إذ أن دول المنطقة في الحقيقة هي وحدة واحدة لم تقسمها إلا براثم الانتداب البريطاني. فلا يطرح إشكال اللغة ولا الثقافة ولا حتى النشاط، باعتبار الفلاحة والتجارة نشاطًا رئيسيًا لدول المنطقة، لا بل ويعتبر الأردن وجهة من الوجهات الأولى للتجارة السورية الرائدة. كما يساعد القرب الجغرافي للدولتين في التخفيض من الشعور بالغرابة لدى اللاجئين وبالأمل في العودة وسهولة لم الشمل، لكن هل يصمد التشابه الثقافي واللغوي أمام العامل الاقتصادي؟

فيما يطرح إشكال اللغة والتواصل بشكل أكبر لدى الجارة تركيا وبشكل أكبر منه في ألمانيا. حاجز اللغة يعتبر من المشاكل الأساسية للاجئين السوري، نظرًا لصعوبة تعلم

¹²Finding their way: Labor market integration of refugees in Germany, The Organization for Economic Co-operation and Development, March 2017, p: 28.

اللغتين التركية والألمانية وبعدهما عن اللغة العربية وكذا التعامل شبه المطلق باللغة الأم في كل من تركيا وألمانيا، هذه المعطيات تُصعب التواصل والاندماج في سوق العمل، وإن كانت السلطات التركية والألمانية توفر دروس دعم للفئات الشابة لا سيما طلبة الجامعات، تبقى القوى العاملة ما دون ذلك بحاجة إلى تدعيم وتكثيف هذه الجهود، هذا إضافة إلى كثافة الطلب على دروس الدعم هذه، وما تكلف دولة الاستقبال من مصاريف.

تتزايد الحاجة في ألمانيا لتعلم اللغة الألمانية نظرا لطبيعة العمل السائد هنالك والذي يستدعي نوعا من التقنية والإعمال الذهني، كما تولي ألمانيا أهمية كبرى للتعامل بلغتها على غرار تركيا من منطلق اعتزاز حضاري.

أما عن التكافل الاجتماعي، فلا يحظى اللاجئ السوري دائما بالترحيب في الأردن وبشكل أقل في تركيا، إذ ينظر له نظرة المنافس في وقت الندرة:

يركز الأردنيون حكومة وشعبا على الآثار السلبية للاجئين السوريين، إذ أكدت دراسة استقصائية أجريت في 2015، أن نسبة 95 بالمائة من العمّال الأردنيين وافقوا على أن السوريين أخذوا الوظائف من الأردنيين، إما (إلى حدّ ما) أو (إلى حد كبير)، وتعتقد نسبة 93% أن السوريين يعيقون نمو أجور الأردنيين. غير أن الدراسة المتأنية للموضوع تدل على أثر ايجابي على مؤشرات الاقتصاد الكلي من حيث زيادة النمو بزيادة الاستهلاك، زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة انتقال قطاع الأعمال السوري إلى الأردن، إضافة إلى توسيع حجم المنح والمساعدات الدولية للأردن.¹³

في ألمانيا كما في تركيا يحدث أن يعاني اللاجئ السوري من نظرة سلبية من المجتمع المضيف، لكن الأسباب لا تكون بالضرورة تنافسية، باستثناء حالات محصورة في تركيا كتلك المسجلة في المدن الحدودية التركية، أين يتململ المحليون

¹³ أزمة اللاجئين في الأردن. ألكسندرا فرانسيس، مركز كارغيني للشرق الأوسط، واشنطن، 2015، الكتاب محمل من على موقع: <http://www.CarnegieEndowment.org>

من منافسة السوريين العاملين بصفة غير شرعية لهم.¹⁴ أما في ألمانيا ورغم نشاط المجتمع المدني لاسيما جمعيات المساعدة الإنسانية وكذا بعض الأفراد والعائلات الميسورة من أجل مساعدة اللاجئين، يعاني السوريون من شعور بالاغتراب الثقافي، وهو ما يفرز بعض التصرفات المعزولة والمدانة كحوادث عيد الميلاد المسجلة سنة 2016، لكن أصحاب العمل كما اليد العاملة مرتاحون بصفة عامة من مردودية اللاجئين، فجاءت أغلب الملاحظات حسب دراسة للمنظمة العالمية للتعاون الاقتصادي والتنمية من عامل اللغة بنسبة 60 بالمائة، يليها نقص التكوين، ثم عادات عمل متنوعة.¹⁵

التحديات الاقتصادية

أكثر من 90% من اللاجئين السوريين بالأردن يعيشون تحت خط الفقر الوطني، حيث يعيش اللاجئون السوريون في ظروف كارثية في المخيمات الأردنية (الزعتري، الأزرق والمخيم الإماراتي الأردني) معتمدين على إعانات المنظمة الدولية للاجئين والإعانات الدولية، أما من يعيشون خارج المخيمات وهم 4 من أصل كل 5 لاجئين فلا يصل أغلبهم إلى الحصول على عمل يسد رمق العيش، ما يضطرهم إلى أحد الأمرين: إما العودة إلى سوريا أو محاولة الوصول إلى أرض الميعاد الأوروبية، وكلاهما يضع حياة اللاجئ على المحك.¹⁶

تعتبر ظروف اللاجئ السوري في الأردن في قطاع العمل من بين الأكثر سوء مقارنة بباقي دول اللجوء: السوريون قادرون اسمياً على الحصول على تراخيص عمل، لكن نادراً ما كانت تقدمها الحكومة لهم، هذا يدفعهم إلى القطاع غير الرسمي، فقد قدرت منظمة العمل الدولية أن 160000 من السوريين يعملون خارج قطاع

¹⁴Syrian refugees in turkey: challenges to and opportunities for longer term integration, workshop summary, 29/02/2016, p:04.

¹⁵Finding their way :labour market integration of refugees in Germany, OECD, 2017, p:33.

¹⁶country program in Jordan.Norwegian Refugee Council's Fact sheet December 2016, p:1/3.

العمل الرسمي، لاسيما في قطاع الزراعة والبناء والخدمات. تواجه السوريين في معركة البحث عن العمل هذه، تحديات أخرى فهو عمليا حبيس المخيمات والمنح والمساعدات الدولية:

✓ السوريون القادمون إلى الأردن غير المسجلين يواجهون خطر الإعادة القسرية، ولو خرقا للقانون الدولي.

✓ من يطمح من المسجلين منهم في مغادرة المخيم عليه الحصول على "كفالة" أحد المواطنين الأردنيين، وترخيص من وزارة الداخلية، أو شهادة طلب لجوء من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، غير أن الأردن طلب بدء من جوان 2016 إلى المفوضية عدم منح الشهادة، ما يجعل السوري غير مخول لمغادرة المخيم، فكيف يستطيع العمل؟

أما من يفلح في العثور على عمل، فلا يتلقى مقابله إلا أجره تجاوز 200 دينار يوميا، تقابلها تكاليف معيشية باهظة من بينها دفع ما يعادل 600 دولار مقابل التصريح السنوي للعمل، إضافة إلى تكاليف كراء المنزل والمواصلات وفواتير الماء والكهرباء، وغيرها.

تعتمد سياسة الأردن تجاه اللاجئين السوريين على الإعانات التي تتلقاها هي في حد ذاتها إذ يستفيد اللاجئون من الإعانات الدولية، على شكل منح للأردن الدولة المستقبلية، وإعانات أخرى عينية، كبصمة العين وهي إعانة شهرية كان مقدارها 65 دولارا وأصبحت 103 دولار في 2016 تقدمها المفوضية اللاجئين منذ منتصف نهاية 2012، والكوبون الغذائي " قسيمة غذائية" بقيمة 13 دولار شهريا، على قلتها. تضع هذه الظروف وبحسب بيان للمفوضية فإن نحو 86 بالمائة من مجموع 630 ألف لاجئ سوري في الأردن يعيشون تحت خط الفقر.¹⁷

إشكالية اللاجئ السوري في الانخراط في الحياة الاقتصادية في الأردن تكمن في ضعف الاقتصاد الأردني وما يوفره من فرص عمل واستثمار بالدرجة الأولى. غير

¹⁷ واقع اللاجئين السوريين في الأردن ومشكلاتهم، مرجع سابق.

أنه كان للسوريين اثر ايجابي من حيث زيادة نسبة الاستهلاك وانتقال قطاع الأعمال السوري للأردن.

ساهمت التسوية التي وصل إليها الأردن مع الدول المانحة في اجتماعي لندن وبروكسل في فك الخناق على اللاجئين السوريين، إذ وصل عدد رخص العمل الى 40.000 رخصة شهر جانفي 2017، بعدما قدر عدد الرخص ب 3.800 رخصة أبريل 2016.¹⁸

في تركيا، تعتبر صعوبة الحصول على ترخيص العمل احد أكبر العوائق التي تعترض اللاجئين السوري. تم في هذا الصدد وضع قانون جديد لضمان حصول اللاجئين على الرخص، جانفي 2016¹⁹، وفي انتظار العمل به فعليا، يبقى اللاجئ الذي يصعب عليه الوصول إلى عمل شرعي يعمل بصفة غير شرعية لا تضمن له أجرا كريما ولا حقوقا اجتماعية. إضافة إلى ورود تقارير تتحدث عن عمالة الأطفال في تركيا وتزايد هذا العدد بوصول اللاجئين السوريين.²⁰

يتزايد طلب اليد العاملة السورية على العمل، واستجابة لهذا الطلب تعمل الوكالة التركية للعمل على دراسة احتياجات سوق العمل والقطاعات التي تشهد نقص اليد العاملة، ومؤهلات اللاجئين السوريين لوضع إستراتيجية تشغيل، إضافة إلى التوجه إلى تكوين اليد العاملة السورية بما يتناسب وفرص العمل. يضاف إلى هذه النقائص، ضعف تشجيع المقاوله والاستثمار لدى اللاجئين السوريين، إذ تتعامل الحكومة التركية مع اللاجئ بمنطق كلانية الاحتياج ووحدة الإجابة، غير أن من اللاجئين السوريين من يملك الإرادة والمؤهلات والخبرة التي تخوله الاستثمار الأمر الذي من

¹⁸ The ILO Response to the Syrian Refugee crisis, op.cit. p: 04.

¹⁹Turkish republic, Official Journal No. 2016/8375, Regulation on Work Permit of Refugees Under Temporary Protection,15 January 2016

²⁰شاهد تقرير قناة أورو نيوز، على الموقع: <http://arabic.euronews.com/2016/07/15/syrian-child-labour-in-turkey> ، منشور: 2016/07/15.

شأنه أن يعود بالإيجاب على توفير فرص شغل لباقي اللاجئين إضافة إلى تنمية الاقتصاد المحلي.

تستفيد تركيا كما الأردن من الجهود المبذولة من طرف المنظمة الدولية للعمل OIF لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف المجموعة الدولية في مجال إدماج اللاجئين السوريين في العمل، لا سيما في دول الجوار وفي إطار مبادرة the Regional Refugee Response and Resilience Plan (3RP)، إذ تهدف المنظمة إلى المساهمة في بناء قدرة المجتمعات المضيفة عن طريق تعزيز فرص العمل وسبل كسب الرزق، التنسيق والعمل من أجل القضاء على عمالة الأطفال، التأسيس لسياسة تنموية تضمن العمل اللائق.

النتائج على أرض الواقع عديدة، ففي تركيا يتم التركيز على التدريب المهني والتقني للاجئين السوريين كما للمواطنين الأتراك، ما من شأنه المساعدة على الشعور بالاندماج الاجتماعي، ومن المشجع كذلك معرفة أن التكوين المهني منسب على حرف قابلة لأن تمهد للانطلاق في مشاريع خاصة ومقاولات: كالتلحيم، أنبية البلاستيك، برمجة الكمبيوتر، تصفيف الشعر والعناية بالبشرة، التمريض، وغيرها، علما أن الشهادات الممنوحة معترف بها من وزارة التربية الوطنية.²¹

كذلك توفر ألمانيا المناخ الليبرالي المناسب للمقاولة والاستثمار فيها، نضرب مثال جمعية SINGA التي توفر النصيحة للاجئين السوريين الذين يريدون مباشرة أعمالهم الخاصة وكذا المساعدة على استكمال الإجراءات الإدارية، سواء في مجال صناعة الملابس الذي يشتهر به السوريون، ميدان التجارة، تصميم مواقع الانترنت وإدارتها وغيرها من المشاريع.

²¹The ILO Response to the Syrian Refugee crisis, international labor organization, march 2017.

تتطلب هذه الأعمال مكتسبات قبلية معينة وخبرات عملية كما تحتاج إلى بعض الدعم المالي الذي توفره بعض هذه الجمعيات أو جهات مانحة، ورغم أن هذا النوع من المشاريع محتشمة إلا أنها واعدة.²²

من خلال ما سبق بالذكر والتحليل نستنتج ما يلي:

من ناحية الالتزامات السياسية تجاه التكفل باللاجئين السوريين من طرف الدول المضيفة، يظهر أن موقفي كل من تركيا وألمانيا هو موقف إرادي نابع من حسابات ومصالح وطنية، بما يتماشى مع الموقف الرسمي من الأزمة السورية، فيما يظهر أن تكفل الأردن باللاجئين السوريين جاء نتيجة ظروف الجوار ونزولا عند طلب الدول المانحة أكثر من كونه التزاماً أو قراراً حيادياً.

من الناحية القانونية: الوضع القانوني للاجئ السوري في الأردن هو الأكثر غموضاً وإثارة للقلق، إذ لا تلتزم الأردن بأي من الموائيق الدولية المتعلقة باللاجئين، ما يجعلها قادرة عن التحلل من واجب الحماية في أي وقت، كما أن هذا الوضع القانوني لا يخدم وضعية اللاجئ من حيث الانضمام إلى سوق العمل، الاستثمار أو الاستقرار بأي صفة كانت.

- أما الوضع القانوني للاجئين في تركيا فقد عرف تحسناً منذ وصول اللاجئين إليها، تدرجاً من استقبال الضيوف في إطار سياسة الباب المفتوح إلى التمتع بالحماية إلى عرض الجنسية، كما عرفت التنظيمات الداخلية للعمل تحسناً ملحوظاً بمساعدة من الدول المانحة والمنظمات الدولية. وعن الوضع القانوني في ألمانيا فقد كان الأحسن في بداية استقبال السوريين الذين استفادوا من صفة الحماية الدولية الكاملة بادئ الأمر، غير أن الضغوط السياسية كما الاقتصادية دفعت بألمانيا إلى خرق بعض

²² Quand les réfugiés deviennent entrepreneurs, Leonie Kathmann, reportage sur : <http://info.arte.tv/fr/quand-les-refugies-deviennent-entrepreneurs> publié le : 17/05/2017, consulté le 30/07/2017, à 19.25.

بنود المعاهدات الملزمة بها والقوانين السارية لديها، ورغم الجهود المبذولة للتكفل بإدماج اللاجئين مهنيا يثبت هذا التنصل منق الانتقائية لليد العاملة المؤهلة وذات التكوين العالي.

- من ناحية المعوقات التي تعترض اندماج اللاجئين السوري في سوق العمل: يظهر لنا أن العامل الثقافي واللغوي قليل الأثر على الاندماج، فبالرغم من أن الأردن هو الدولة الأقرب ثقافيا لسوريا يعيش السوريون الأمر فيها، في حين يتحسن وضع العمال اللاجئين في تركيا وفي ألمانيا بصفة أكبر، حسب المؤشرات الاقتصادية وهو ما يدفعنا إلى الربط بين درجة قوة اقتصاد دولة الاستقبال وقدرتها على استيعاب اليد العاملة مع زيادة القدرة على إدماج اللاجئين مهنيا. كما توفر كل من تركيا وألمانيا فرصا أكبر ليخوض اللاجئين تجربة المقاوله وريادة الأعمال الشخصية، وتتجهان إلى توفير التكوين المهني اللازمين لذلك.

نخلص أخيراً إلى أن وجهة اللاجئين السوري الأفضل للاندماج إلى سوق العمل هي تلك التي تتماشى ومكتسباته اللغوية ومؤهلاته العلمية، وكذا خبراته العملية، بالدرجة الأولى. ثم تتحدد وجهته بمدى توفر الضمانات السياسية والتسهيلات القانونية والإدارية، وفي الدراسة الحالية فان المفاضلة بين الدول الثلاث تدفعنا للقول أن أفضل وجهة للجوء بالنسبة للفرد السوري هي تركيا وفي بعض الحالات المتعلقة باللاجئ ذو التكوين العالي قد تكون ألمانيا خياراً جيداً.

قائمة المراجع:

1. أردوغان: تركيا ستمنح الجنسية للسوريين والعراقيين، قناة روسيا بالعربي، على موقع: <https://arabic.rt.com/news/857590> -أردوغان-تركيا-ستمّنح-الجنسية-السوريين-العراقيين/، منشور بتاريخ: 2017/01/06، على الساعة: 20.15، أطلع عليه بتاريخ: 2017/07/16 على الساعة 14.00.
2. أزمة اللاجئين في الأردن. ألكسندرا فرانسيس، مركز كارغيني للشرق الأوسط، واشنطن، 2015، الكتاب محمل من على موقع: <http://www.CarnegieEndowment.org>

3. قناة أورو نيوز، تقرير على الموقع:
4. <http://arabic.euronews.com/2016/07/15/syrian-child-labour-in-turkey> ، منشور: 2016/07/15.
5. منظمة العفو الدولية، التصدي للأزمة العالمية للاجئين: من التملص من المسؤولية إلى تقاسمها. لندن، 2016.
6. راجية الديب، ألمانيا... حلم اللاجئين السوري. مجلة الأهرام، مقال منشور بتاريخ 2017/03/04 على موقع:
7. <http://acpss.ahram.org.eg/News/15243.aspx> ، أطلع عليه بتاريخ: 2017/05/21، الساعة 09.30.
8. واقع اللاجئين السوريين في الأردن ومشكلاتهم، الهيثم صباح، ندوة دولية حول ندوة "أهم مشكلات اللاجئين السوريين في دول الجوار" 2016/11/8، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عينتاب، على موقع:
9. <https://harmoon.org/archives/2768> ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/06/15، على الساعة 14.30.
10. واقع اللاجئين السوريين في أوروبا ومشكلاتهم. عبد الله تركماني، ندوة دولية حول ندوة "أهم مشكلات اللاجئين السوريين في دول الجوار" 2016/11/8، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، غازي عينتاب على موقع:
11. <https://harmoon.org/archives/2771> ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/06/15، على الساعة 14.00.
12. ورقة المخرجات - مؤتمر بروكسل: الأردن، بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة الأردنية الهاشمية. بروكسل، نشر بتاريخ 2017/04/06، على الساعة: 11.57، على موقع: <https://eeas.europa.eu/delegations/jordan/24291/wrq-> Imkhrijt-mwtmr-brwksl-Irdn_ar ، أطلع عليه بتاريخ 2017/06/26، على الساعة 11.00.
13. country program in Jordan. Norwegian Refugee Council's Fact sheet December 2016

14. International Summit, Press Release 144/16, 18/III/2016, http://www.consilium.europa.eu/press-releases-pdf/2016/3/40802210113_en.pdf.
15. Finding their way :labour market integration of refugees in Germany, OECD, 2017.
16. Quand les réfugiés deviennent entrepreneurs ,Leonie Kathmann, reportage sur : <http://info.arte.tv/fr/quand-les-refugies-deviennent-entrepreneurs> publié le : 17/05/2017, consulté le 30/07/2017, à 19.25.
17. Syrian refugees in turkey: challenges to and opportunities for longer term integration, workshop summary, 29/02/2016,
18. Syrian Refugees in Turkey: Insecure Lives in an Environment of Pseudo-Integration, Ahmet İçduygu and Evin Millet. Working paper n°13, global turkey In Europe, august 2016
19. The ILO Response to the Syrian Refugee crisis, international labor organization, march 2017.
20. Turkish republic, Official Journal No. 2016/8375, Regulation on Work Permit of Refugees Under Temporary Protection,15 January 2016